

نظام الخلافة وأحكامها عند الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية والولايات الدينية

الدكتور حسين علي محافظة

أستاذ مساعد تاريخ إسلامي

قسم العلوم الأساسية

كلية إربد الجامعية

جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

نظام الخلافة وأحكامها عند الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية والولايات الدينية

الدكتور حسين علي محافظة

أستاذ مساعد تاريخ إسلامي

قسم العلوم الأساسية

كلية إربد الجامعية

جامعة البلقاء التطبيقية -الأردن

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم الماوردي لنظرية الخلافة من خلال تحليل كتابه الأحكام السلطانية والولايات الدينية.

اعتمدت الدراسة منهج البحث الوصفي التاريخي التحليلي في معالجة أقسام البحث والذي ظهر جلياً في القسم الثالث: تحليل نظرية الماوردي السياسية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ارتكزت نظرية الماوردي السياسية على ثلاثة أطراف هي: الخليفة، أهل العقد والحل والأمة.
- يرى الماوردي أن الأمة مصدر السلطة الأساسي، والخليفة مؤتمن على توجيهها وأهل العقد والحل هم الضامن لاستمرار السلطة وعدم انحرافها.
- بالغ الماوردي في التمسك بصلاحيات الخليفة على حساب دور أهل العقد والحل متجاوزاً حق الأمة بالرقابة والمحاسبة لمن يتولى مسؤولياتها.

مقدمة:

لقد حظي موضوع الخلافة باهتمام كبير من قبل المفكرين والعلماء المسلمين في جميع العصور، واعتبرت الخلافة كفكرة ومؤسسة حكم، محور التفكير السياسي ودعامة أساسية من دعائم النظرية السياسية الإسلامية التي تكشف عن طبيعة الحكم في الإسلام، وتبين ماهية السلطة السياسية والعلاقة بين أطرافها وصلاحيات كل طرف ودوره.

ومع اتفاق الباحثين على أن الماوردي كان أول فقيه قدم مؤلفاً متكاملًا في الفكر السياسي إلا أنهم اختلفوا في تحليل أفكاره وتقويمها، وأهدافه التي ابتغاه، فعده بعضهم واضع نظرية أهل السنة السياسية وممثلها. وعده آخرون مسوغ فكرة الاستبداد السياسي التي اشتهرت بإمارة "الاستيلاء والتغلب" التي نشأت في ظل دولة الخلافة لتظهر أن الماوردي وقع في حالة إرباك بين المثال المأمول الذي دافع عنه، والواقع الذي برره، ومنهم من رأى فيه فقيهاً مجدداً، ومصلحاً سياسياً^(١).

غير أن حقيقة ما قدمه الماوردي يمكن اعتباره محصلة فكرية لتجربة الأمة وخبرتها السياسية المستمرة حتى عصره، فلم تكن أوهاماً ذاتية غارقة في مثالياتها، أو أفكاراً نظرية مجردة وإنما كانت أفكاراً مركبة من المثل العليا التي كمنت في ذهنه وثقافته، ومن الحاجات الواقعية الماسة التي أفضت إليها التطورات السياسية والاجتماعية ومؤسسة الخلافة ذاتها.

وعليه فإن اتجاه الباحث لاختيار دراسة نظام الخلافة عند الماوردي باعتباره نموذجاً للفقيه السياسي الإسلامي يعود لسببين: الأول: ريادة الماوردي في هذا المجال وشجاعته في التصدي لهذا الموضوع الهام والحساس في فترة حرجية من تاريخ الأمة امتدت من حوالي منتصف القرن الرابع الهجري إلى منتصف القرن الخامس الهجري، حيث استحكمت فيها عوامل الضعف والاضطراب والانقسام في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والدينية والسبب الثاني: الرغبة في إعادة تحليل نظرية

الماوردي للوقوف على حقيقة ما طرح من أفكار ضمن إطارها التاريخي لكشف الغامض منها، وبالتالي تحديد معالم الإفادة منها وتطويرها.

واقترضت طبيعة البحث تقسيمه ثلاثة أقسام: الأول: تضمن ترجمة موجزة لحياة الإمام الماوردي (اسمه ونشأته العلمية وأعماله وثقافته ومنهجه وصفاته، ووفاته). والثاني: تضمن لمحة عن التطور السياسي للخلافة حتى نهاية عصر الماوردي باعتباره من المصادر المعرفية المكونة لأرائه وأفكاره. والثالث: تضمن تحليلاً لنظرية الماوردي السياسية، وهذا القسم يشكل الموضوع الرئيس ويشمل العناصر التالية: مفهوم الخلافة وشروط صحتها، طرق انعقاد الخلافة ودور أهل العقد والحل، الشروط الواجب توفرها في الخليفة، واجبات الخليفة، موجبات عزل الخليفة، الوزارة وأنواعها، الإمارة وأنواعها. ثم الخاتمة وتتضمن نتائج البحث.

القسم الأول: ترجمة موجزة لحياة الإمام الماوردي (٣٦٤ - ٤٥٠هـ / ٩٧٤ - ١٠٥٨م)^(١):

الماوردي هو أحد أعلام الفكر العربي الإسلامي، وإمام من أئمة، ولعله من نافلة القول أن الترجمة لحياته من باب تعريف المعرف، إلا أن طبيعة البحث تقتضي ذلك لتشكّل توطئة للموضوع.

إنه الفقيه القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي، ولد في البصرة سنة أربع وستين وثلاثمائة هجرية (٣٦٤هـ / ٩٧٤م) في عهد الخليفة العباسي الطائع لله (٣٦٣ - ٣٨١هـ / ٩٧٤ - ٩٩١)، وهو من أسرة بسيطة عُرفت بصناعة ماء الورد والاتجار به، ومن هنا جاءت نسبته بالماوردي^(٢)

درس الماوردي علومه الأولية في اللغة والأدب والفقه على يد شيوخ البصرة وعلمائها من أمثال الفقيه أبي القاسم عبد الواحد بن الحسين الصيمري (ت ٣٨٦هـ)، ثم استكمل دراسته العليا في بغداد مركز الخلافة ودار العلم والثقافة، فكانت رحلته لها

نقطة فاصلة في حياته العلمية والعملية حيث نال أعلى الدرجات العلمية على يد علمائها أمثال الفقيه أبي حامد أحمد بن محمد الإسفراييني (ت ٤٠٦هـ)، وغيره من كبار العلماء^(٤).

ولبراعته في العلم وبخاصة الفقه اختير للعمل في القضاء فتنقل في بلدان كثيرة اكتسب من خلالها ثقافة وخبرة واسعة في الحياة الاجتماعية، ثم عاد لبغداد لمتابعة القيام بواجب التدريس والتأليف إلى جانب استمراره بالعمل في القضاء، فحاز على مكانة علمية واجتماعية مرموقة، وعد زعيماً لعلماء المذهب الشافعي، وحاز على تقدير أهل بغداد وتقتهم وفي مقدمتهم الخلفاء الذين عاصروهم، وهم القادر بالله (٣٨١ - ٤٢٢هـ) وابنه القائم بأمر الله (٤٢٢ - ٤٦٧هـ) الذي منحه لقب "أفضى القضاة" عام ٤٢٩هـ فكان أول قاضٍ يحمل مثل هذا اللقب^(٥).

ولقرب الماوردي من الخلافة واتصاله المباشر بالخلفاء، فقد وضع خبراته الفكرية والثقافية في خدمتهم، فألف كتاب "الإقناع" وهو مختصر في الفقه الشافعي، وكتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية "بناء على طلب من القائم بأمر الله"^(٦).

ولتقّة الخليفة بعلمه وخبرته وحكته أرسله وسيطاً مرتين إلى الأمراء البويهيين والسلاجقة، فكانت سفارته الأولى عام (٤٢٩هـ) إلى الأمير أبي كاليجار لتحصيل طاعته للخليفة، وقد رفض الماوردي أثناء المفاوضات طلب أبي كاليجار تلقّيه بـ "السلطان المعظم مالك الأمم" لأن هذا اللقب برأي الماوردي من ألقاب الخلفاء، ولا يجوز منحه لأحد غيرهم^(٧). وهذا يدل على إيمان الماوردي الراسخ بالمنظومة الفكرية والسياسية التي تمثلها الخلافة باعتبارها الهيئة الشرعية الأولى في العالم الإسلامي.

وأما سفارته الثانية فكانت سنة (٣٤٥هـ) للتوسط بين السلطان السلجوقي طغرل بك والأمير البويهي جلال الدولة، وقد نجح الماوردي في تحقيق تسوية سياسية بين هذه الأطراف^(٨) وهنا يمكن القول أن براعة الماوردي وسيطاً سياسياً تعود لذكائه وحكته،

وهذه البراعة نجد تجلياتها في ثانيا كتابه "الأحكام" فهو يزن كل كلمة أو فكرة يقترحها دون أن تمس مباشرة أي طرف سياسي، فهو يؤيد الخلافة صراحة، ويتصدى للبهيين والفاطميين الشيعة خصوم الخلافة دون الإساءة لهم أو إدانتهم مباشرة، ثم هو يستدرج عطف السلاجقة السنة لخدمة الخلافة^(٩).

ثقافته ومنهجه:

تظهر ترجمة الماوردي سعة علمه وثقافته التي عكستها كثرة مؤلفاته وتنوعها، فقد شملت معظم فروع العلوم الإسلامية مثل: التفسير والحديث والفقه والأدب واللغة، والأمثال والحكم والسياسة، فبلغت اثني عشر مؤلفاً منها: "النكت والعيون" في التفسير و"الحاوي الكبير" و"الاقناع" في الفقه و"أعلام النبوة" في علم الكلام، وفي العلوم السياسية ألف خمسة كتب وهي: "قوانين الوزارة وسياسة الملك" و"تسهيل النظر وتعجيل الظفر" و"نصيحة الملوك" و"أدب الدنيا والدين" و"الأحكام السلطانية والولايات الدينية" الذي ربما كان آخر مصنفاته^(١٠).

ويغلب على مؤلفاته السمات العلمية والواقعية والدقة والشمول في تناول، والبساطة والبلاغة في العرض، وهي تعكس مبلغ علمه واجتهاده، وميله القوي للتجديد في مرحلة شهدت نزعة واضحة نحو التقليد، وهذه ميزة تضاف لشهرته التي استحقها بجدارة^(١١).

والمطلع على مؤلفاته يدرك مدى التنوع في ثقافته واتساع فكره لفنون المعرفة، كما يدرك أثر هذه المعرفة في تحرره من التقليد، وتفعيل نزعة الاجتهاد، فالماوردي لم يقيد نفسه بعلم واحد من علوم الشريعة، بل تمكن من كل التخصصات، وبلغ بها مرتبة عالية ومميزة^(١٢).

مما سبق يمكن القول أن منظومة الماوردي الفقهية انبثقت أساساً من تمازج العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية والعقلية، وأن نظريته المعرفية في مناهج البحث أكدت شمولية المعرفة لديه، فكانت أهم عوامل تكوين عقليته التجديدية.

صفاته ووفاته:

تميز الماوردي بحدة الذكاء وسرعة البديهة والموضوعية، وهذه الصفات جعلت منه عالماً ذا أفق معرفي رحب، واهتمامات علمية واسعة حررتة من الانغلاق الفكري والجمود المذهبي، فقد كان مؤمناً بحرية التفكير وقدرة العقل كوسيلة لبيان قواعد التشريع وسنن السلوك من خلال التوفيق بين العقل السليم والشرع الحكيم^(١٣).

توفي الإمام الماوردي في بغداد، ودفن في مقبرة "باب حرب" يوم الثلاثاء ٣٠ ربيع الأول من سنة ٤٥٠ هـ الموافق ٢٧ من حزيران عام ١٠٥٨ م، عن عمر ناهز ستاً وثمانين سنة^(١٤). فودع حياة ملؤها النشاط العلمي والسياسي المتواصل، وأثمرت تلك التأليف، التي غدت مصادر لا يستغني عنها كلُّ معتنٍ بالعلوم الإسلامية، ولا سيما الفقه السياسي، والفكر والاجتماعي.

القسم الثاني: لمحة في التطور السياسي للخلافة:

نشأت الخلافة كنظام للحكم بعد وفاء الرسول ﷺ (١١ هـ/٦٣٣ م)، وتطور مفهومها تدريجياً بتطور المجتمع العربي الإسلامي، وتداول الخلفاء الراشدين الحكم بالاعتماد على مفاهيم الشورى والانتخاب والبيعة^(١٥).

وفي العصر الأموي (٤١-١٣٢ هـ / ٦٦١-٧٥٠ م) حاولت السلطة الأموية تبرير مبدأ توريث الحكم بالاستناد إلى فكرة الجبر^(١٦) للتأكيد أن سلطتهم قائمة بقدر من الله تعالى ولمواجهة شعارات المعارضة (الخوارج والشيعة) التي تؤكد أن السلطة مصدرها الله تعالى أو النصوص الشرعية^(١٧).

(١٥) يعرف الشهرستاني الجبر بقوله: "هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى" الملل والنحل، ج ٢، ص ٣ بتحقيق عبد العزيز الوكيل، مؤسسة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٨، أنظر: أبو ريان، محمد علي، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، دار النهضة، بيروت، ١٩٧٦، ص ١٤٦-١٤٧.

ووصل العباسيون للحكم بإسم مبادئ الشورى والعدالة وحق الإمام من آل البيت بالخلافة، لكنهم تمسكوا بمبدأ وراثته الحكم وقرنوه بالمشيئة الإلهية. ثم دفعتهم نزعة الاستئثار بالسلطة إلى الاعتماد على الجند المرتزقة لضمان الحكم وحمايته، لكن الجند تحولوا إلى أداة هدم للدولة وقهر للخلفاء، فتعززت الحركات الانفصالية، وقامت أكثر من خلافة^(**) بدعوى تمثيل الحكم الشرعي في العالم الإسلامي^(١٧).

وبعد سيطرة البويهيين على بغداد (٣٣٤-٤٤٧هـ/ ٩٤٥-١٠٥٥م)، جردوا الخلافة العباسية من سلطاتها السياسية وأبقوا على نفوذها الديني لاكتساب الشرعية منها، ثم أخذوا بالتشكيك بشرعيتها من خلال تأييد الدعوة الفاطمية المعادية للخلافة، فانتشرت النعرات الطائفية والفتن المذهبية في معظم البلاد الإسلامية، وتحولت بغداد ساحة للفوضى والحرب الأهلية^(١٨).

وأمام هذه التطورات أدركت الخلافة العباسية أن الخطر بات يهددها من جذورها، وشعر الفقهاء السنة كخلفاء لها بدوافع ذاتية أو باستدعاء من الخليفة القادر بالله والخليفة القائم بأمر الله بضرورة إحياء نفوذ الخلافة والمساهمة في المواجهة الفكرية لنقض الأسس الشرعية للفاطميين وصحة إمامتهم^(١٩). فكانت هذه التداعيات دافعاً للفقهاء لاعتبار مبدأ تطبيق الشريعة والحفاظ على وحدة الأمة هدفاً ومثلاً أعلى يسعى إليه الفقيه ويصوغ له النظريات^(٢٠). وفي هذا السياق جاءت مساهمة الماوردي في تأليف كتابه الأحكام السلطانية، لشرح حقيقة الخلافة ودواعي وجودها، وليؤشر من جانب آخر على تكامل ونضج الفقه السياسي والنظرية الإسلامية في الدولة.

^(**) أعلن قيام الدولة الفاطمية في أفريقية عام ٢٩٧هـ/٩٠٩م، وأعلن قيام الخلافة الأموية في الأندلس عام ٣١٦هـ/٩٢٩م. أنظر: ابن عذاري المراكشي: أخبار المغرب، تحقيق ليفي بروفنسال وكولار، دار صادر، بيروت، ١٩٥٠، ص ٢١٠، ٢١٨، وحسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشد، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٣٣، ١٥٢، ٣٥٣.

القسم الثالث: نظرية الماوردي السياسية:

إن فهم وتحليل نظرية الماوردي، وفكره السياسي، يتطلب النظر بالمنطلقات التالية:

١- إن الماوردي لم يطرح فكراً سياسياً جديداً وإنما حاول إعادة صياغة الوعي بمسلمات بديهية في ذهنه اكتسبها من ثقافته العربية الإسلامية، فهو يؤمن أن الخلافة رمز للدعوة ووحدانية الأمة، وأن غيابها يعني القبول بنقيضها الفتنة والطغيان^(٢١).

٢- لم يكن الماوردي فيما قدمه باحثاً عن تسوية تاريخية بين الخلافة والقوى الانفصالية، بل أراد تطويع هذه القوى للانضواء في إطار الشرعية التي تمثلها الخلافة، مع الرغبة بوضع ضوابط شرعية لمستقبل الحياة السياسية التي باتت مجهولة في أجواء الانقسام السياسي والاضطراب الاجتماعي الذي بات يهدد استقرار الأمة ووجودها^(٢٢).

٣- على الرغم من أن الماوردي كان أول فقيه أخذ على عاتقه القيام بدراسة سياسية متكاملة لنظام الخلافة فإن اهتمامه انصب على إيضاح المسائل وعرض الآراء المتوافقة والمتعارضة دون الاهتمام بحسم المسائل الخلافية، لأن رأيه ليس ملزماً لغيره فقهاء كانوا أم حكماء وشعوباً. وهذا ما سيلاحظ في ثنايا البحث.

القسم الثالث: نظرية الماوردي السياسية:

١- مفهوم الخلافة وشروط صحتها:

يتصل كتاب الأحكام السلطانية في منهجه بالأحكام اللازمة للدولة والوظائف المنبثقة منها والواجب إقامتها وفقاً للشرع. لذلك قسم الماوردي كتابه إلى عشرين باباً تناول فيها كل مؤسسات الدولة وهي: الإمامة والوزارة والإمارة على البلدان والجهاد والولاية في الحروب والقضاء، والعشور، وولاية الحج والصدقات والفئ والغنمية

والجزية والخراج ومعاملة الأراضي، وإحياء الأرض الموات، واستخراج المياه والحمى والإرفاق وأحكام الإقطاع والديوان وأحكام الجرائم والحسبة^(٢٣).

مما تقدم يلاحظ أن الماوردي لم يترك جانباً من إدارة الدولة إلا وعالجها واستقصى حقيقتها. وهذا يدل على شمولية آراء الماوردي وسعة أفقه وعلمه، وعلى أهمية كتابه في الفكر السياسي الإسلامي^(٢٤).

والمأوردي في بحثه المفصل لموضوعات الخلافة والعلاقة المتبادلة بين الحاكم والرعية ولارتباطها بباقي الوظائف الإدارية في الدولة، فإنه يؤكد على المبادئ الإسلامية في الحكم وتقرير القواعد والأصول في معالجة شؤون الدولة^(٢٥).

والنقطة التي يبدأ الماوردي في تناولها في مستهل بحثه هي أهمية الخلافة وضرورتها انطلاقاً من تحديد معناها، فهي برأيه "خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع"^(٢٦).

وبهذا المعنى يؤكد على ضرورة وجود سلطة حاكمة في المجتمع ممثلة بالخليفة الذي يرأس الدولة ويوجهها، كما يؤكد غايتها القصوى التي تتمثل برعاية الدين وحمايته وتسيير شؤون المجتمع، وهي بذلك رئاسة عملية للحاكم، وأمانة ومسؤولية، وبالتالي وظيفة يجب عليه أن يحسن القيام بها وتأديتها على أكمل وجه^(٣٧).

ثم ينتقل الماوردي لعرض الحجج القائلة بوجود الإمامة بالعقل أو الشرع، فجمع بين الحجتين: إلا أنه غلب الشرع على العقل، لأن الشرع إطار ضامن لأحكام العقل^(٢٨) وعليه فإن أي مجتمع يراد تجنبه أسباب الفوضى لابد له من سلطة عليا تتولى تنظيم شؤونه، وهي سلطة تمارس صلاحياتها وفق مقاصد الشرع لتحقيق التوازن في المصالح الدينية والدنيوية^(٢٩).

مما سبق يمكن القول أن الماوردي وضع قاعدة تبنى عليها المبادئ والأصول الشرعية للحكومة الإسلامية التي تكفل بقاء الدولة واستمرار الأمة ومصالحها.

٢- طرق انعقاد الخلافة ودور أهل العقد والحل:

يعتبر الماوردي الإمامة فرض كفاية "إذا قام بها من هو من أهلها سقط فرضها عن الكافة، وإن لم يَقم بها أحد خرج من الناس فريقان: أحدهما أهل الاختيار حتى يختاروا إماماً للأمة، والثاني أهل الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة، وليس على من عدا هذين الفريقين من الأمة في تأخير الإمامة حرج ولا مأثم" (٣٠).

وهكذا حدد الماوردي طرق اختيار الحاكم للدولة الإسلامية بأسلوبين لا ثالث لهما وهما: الأول: انتخاب الأمة لأحد المرشحين المؤهلين لشغل هذا المركز بواسطة ممثليها "أهل العقد والحل". والثاني: أن يختار الرئيس السابق خليفة من بعده "عهد الإمام من قبل" أو (ولاية العهد).

الأسلوب الأول "الاختيار أو الانتخاب":

ينطلق الماوردي في تحديد هذا الأسلوب من خلال توصيف الجهة المعنية بعملية الانتخاب، وهم أهل العقد والحل. ولأن الماوردي لم يقدم تعريفاً محدداً لهم، فإن ما يفهم من سياق بحثه بأنهم النخبة المتقفة: علماء، وفقهاء، وقضاة، وكل الأشخاص القادرين على إعطاء رأيهم بالبيعة للمرشح، ولهم نفوذ اجتماعي يتعذر تجاوزه (٣١).

ثم بين الماوردي الشروط اللازمة توفرها فيهم، وهي:

١. العدالة الجامعة، ومن معانيها أن يكون الشخص سليم العقيدة مؤدياً للفرائض مجتنباً للكبائر (٣٢).

٢. العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتمدة فيها (٣٣) أي أن يكون عالماً بالشرعية والسياسة (٣٤).

٣. الرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو أصلح للأمة وبتدبير المصالح أقوم وأعرف (٣٥) وهي تعني الكفاية والقدرة التي تكتسب بالخبرة في الحياة العامة وشؤون الحكم (٣٦).

وبعد بيان هذه الشروط، ينتقل الماوردي إلى عدد أهل العقد والحل المكلفين باختيار أحد المرشحين للخلافة، فيذكر الآراء التي تناولت العدد الذي تراوح بين واحد وستة أشخاص، مستنداً بذلك إلى تجربة اختيار الخلفاء الراشدين، أو بقياسها على قضايا فقهية مثل عقد النكاح وشهوده^(٣٧).

وهنا يلاحظ أن الماوردي اضطر لقبول القياس لقضيتين مختلفتين واحدة سياسية وأخرى اجتماعية ليبقى متشبهاً بالدليل الواقعي، أو بما جرت عليه العادة، الأمر الذي جعل من عدد الناخبين وحتى فكرة الانتخاب ككل عملية شكلية، إذ يسهل على أي متغلب إيجاد ناخب واحد أو خمسة يؤيدونه ويمنحونه الشرعية^(٣٨).

ثم يذكر الماوردي تفاصيل عملية الانتخاب حيث يقوم أهل العقد والحل بتداول أسماء المرشحين بعد التأكد من صحة شروط الأهلية فيهم، فيختارون أفضل المرشحين وأكملهم شروطاً ومن يسرع الناس إلى طاعته، فإن قبل المرشح بايعوه على الفور، وإن رفض لم يجبروه "لأن البيعة عقد مرضاة واختيار لا يدخلها إكراه ولا إجبار"، ثم تتكرر العملية من جديد، فإن حصل تساو في عدد المؤيدين بين اثنين من المرشحين قدم لها الأكبر سناً، وإن كان أحدهما أعلم والآخر أشجع روعي في الاختيار ما يوجبه حكم الوقت^(٣٩). وهكذا تتم المفاضلة بين المرشحين بتمايز الشروط المناسبة لظروف المرحلة .

وعندما يمنح المرشح موافقة أكثرية أهل العقد والحل يصبح عندها خليفة شرعياً بمقتضى الاختيار حتى لو وجد من هو أفضل منه سواء أحضر المداولات أو لم يحضر، لأي سبب كان مثل المرض أو البعد عن هوى الناس وميلهم^(٤٠).

ويشير الماوردي لاحتمالات أخرى قد تحدث في عملية التداول والانتخاب مثل التفرّد بالترشح أي إذا لم يوجد إلا مرشح واحد للخلافة. فالواجب أن يتم اختياره ويمنح البيعة ليكتسب بمقتضاها الشرعية، وبالتالي يخلص إلى أن وجود الأفضل لا يمنع من إمامة المفضول "لأن زيادة الفضل مبالغة في الاختيار، وليست معتبرة في شروط

الاستحقاق"، لأن الاستمرار بالمفاضلة بين المرشحين قد يؤدي لتعميق الاختلاف الذي يقود إلى الفتنة^(٤١).

ولا يجوز عند الماوردي أن يكون للأمة إمامان (حاكمان) في وقت واحد، لأن التعدد في الحكم مدعاة للفساد والتنازع، ويفضي إلى أحكام متضادة. وفي ذلك تهديد لمصالح الأمة ووحدتها^(٤٢). ونشير هنا إلى أن رفض الماوردي لفكرة التعدد في رؤساء الدولة الإسلامية ناجم عن معرفته بمخاطر الانقسام السياسي وما جره من انقسام مذهبي وطائفي خطير بات يهدد وحدة الأمة ومصيرها.

الأسلوب الثاني: "عهد الإمام من قبل ولاية العهد":

وهي الطريقة الشرعية الثانية عند الماوردي، "فهو مما انعقد الإجماع على جوازه ووقع الاتفاق على صحته"، ومشروعيتها تستند للسوابق التاريخية مثل استخلاف أبي بكر الصديق لعمر بن الخطاب. ونتيجة لقبول كبار الصحابة مبدأ العهد صار إجماعاً في انعقاد الإمامة "قال العهد نص لا يستعمل الاختيار إلا مع عدمه"^(٤٣).

وقد أشار الماوردي إلى الاختلاف بين من يقر العهد بعد مشاوره أهل العقد والحل والعهد بلا مشورتهم أو موافقتهم وأورد بها ثلاثة اتجاهات الأول- لا يجوز العهد بدون مشاوره الخليفة لأهل الاختيار. والثاني- جواز العهد بلا مشورة؛ لأن الإمام أمير الأمة ومحل ثقته وأمره نافذ عليها. والثالث- جواز ولاية العهد للوالد دون الولد، بحجة أن الطبع الإنساني يبعث على ممالأة الشخص لابنه أكثر من والده^(٤٤).

والعهد والاستخلاف عند الماوردي يمكن أن يكون لشخص واحد، أو لمجموعة محددة من أهل العقد والحل كما هو مجلس شورى عمر، وفي هذه الحالة عليهم الاتفاق المسبق فيما بينهم على قبول نتيجة التداول، ولا يجوز قطعاً عدم الوصول إلى نتيجة؛ لأن ذلك يلغي عملية الاختيار من أساسها^(٤٥).

بعد ذلك ربط الماوردي بين شرعية العهد وبين قبول المعهود إليه فقبوله يمنع الإمام من نقضه ما لم يتغير حال ولي العهد، كما لا يمكن لولي العهد أن يستقبل إلا بموافقة الإمام وتأكده من وجود بديل عنه صالح للخلافة^(٤٦) لكن يجوز تعيين أكثر من ولي للعهد على التوالي. وهذا الترتيب ملزم لأهل الاختيار مثلما هو ملزم للخليفة نفسه. مع تأكيد أن العهد في هذه الحالة عهد ترشيح وليس عهداً بالتعيين، لأن البيعة تكوين نافذة بعد انقضاء ولاية الخليفة أي بعد وفاته وحتى لا يكون ثمة بيعتان في آن^(٤٧). كما لا يشترط الماوردي معرفة عامة الناس بالشخص الذي سمي للخلافة سواء أكان بعهد أو اختياراً إلا عند الضرورات^(٤٨).

وبعد كل هذه الافتراضات يعود الماوردي ليقدم نصيحة تعارض كل ما سبق بالدعوة لتقويض هذه الأمور للخليفة ليقرر ما يراه مناسباً دون تدخل أو معارضة من أحد ليتمكن من القيام بتدبير المصالح والأعمال^(٤٩). وهذه النصيحة تشعر بأن الماوردي كان يعرض أفكاراً غير قابلة للتطبيق.

ويمكن القول إن الماوردي في معالجته للاستخلاف وولاية العهد يستند في أساسه على مبدأ الخلافة الشرعية الصحيحة أي أن الخليفة الشرعي مؤتمن على مصالح الأمة، وإن باعته على هذا التعيين هو الصالح العام، إلا أنه لم يفرق بين الاستخلاف والعهد في الفترة الراشدية التي كانت تقوم على الاختيار الحر وموافقة أهل العقد والحل، وبين ولاية العهد في الفترات التالية (الأموية والعباسية) التي قامت على مفهوم وراثته الحكم^(٥٠).

الشروط الواجب توفرها في الخليفة:

يتناول الماوردي موضوع اختيار الخليفة من بين أهل الإمامة ليكون الخليفة المبایع مستوفياً شروط الأفضلية؛ لأن العبرة بشروط الانعقاد، التي تتمثل بالعدالة والعلم والكفاية والرأي والنسب^(٥١).

فالعادلة الجامعة على شروطها- عند الماوردي- تعني الورع والتقوى، ومن معانيها القيام بالواجبات المنوطة بالحاكم، وتحقيق المساواة، والحكم بالحق بحيث لا يميل لأية جهة أو طرف، والابتعاد عن الظلم، كما توجب عدالته أن يولي الأمور والوظائف في الدولة من يصلح لها^(٥٢).

ويؤكد الماوردي أن من الواجب أن يشتهر الخليفة، ويعرف بالتقوى والتدين لتتفق كلمة أهل العقد والحل عليه، ويمنحوه بيعتهم^(٥٣).

وأما العلم، فهو العلم بالشرعية وأحكامها، ومعرفة مصادر تلك الأحكام بالإضافة لتنوع معارفه العامة وعمق ثقافته^(٥٤).

وأما الكفاية العقلية والجسدية للحاكم، فهي سلامة الحواس كالسمع والبصر واللسان؛ وسلامة الأعضاء من أي نقص يمنع الحركة وسرعة النهوض، وكل ما يكون له أثر في رأي الحاكم وعمله^(٥٥).

وأما شرط الرأي المفضي لسياسة الرعية والشجاعة المؤدية لتأمين حماية المسلمين فهي متلازمة مع ما يجب توفره في الحاكم من قدرة وثقافة شاملة سياسية وإدارية وعسكرية تؤهله لأن يؤدي واجباته على أحسن ما يكون الأداء^(٥٦).

وأما النسب القرشي، فيعتبره الماوردي ضرورياً لاختيار الحاكم لورود النص فيه وانعقاد الإجماع عليه^(٥٧) وفي هذا الشرط تبدو رغبة غير صريحة من الماوردي لتأكيد دور العرب في التاريخ، ودعوة لنهضتهم^(٥٨). ولعل هذه الرغبة ستكون مستنداً لفقهاء عصر النهضة العربية الحديثة التي انبثقت عنها فكرة القومية العربية^(٥٩).

(*) انظر، رافق، عبدالكريم: العرب والعثمانيون، ط١، دمشق ١٩٧٤، ص ٥٢٤، ومابعداها، حوراني البرت: الفكر العربي في عصر النهضة، ط٣، دار النهار للنشر بيروت، ١٩٧٧، ص ٣٢٦.

٤- واجبات الخليفة:

تناول الماوردي وظائف السلطة السياسية (الاشتغال في السياسة والحكم) تحت عنوان "واجبات الإمام" دون تفريق بين شخص الحاكم والدولة كمؤسسة سياسية، لأن مفهوم الخلافة عنده مفهوم سياسي شمولي يكمن معناه في هدفه الذي يتطابق مع أهداف الشرع بغض النظر عن الشكل الذي يأخذه، فالأمر المهم عند الماوردي هو استمرار النظام السياسي القائم ممثلاً بالخليفة والأمة اللذين يستمدان ممارستهما السياسية والاجتماعية من الشرع الإسلامي^(٥٩).

وأما واجبات الخليفة فقد وضعها الماوردي في قائمة طويلة اشتملت على: "حفظ الدين على أصوله المستقرة، وتنفيذه الأحكام بين المتخاصمين، وحماية البيضة، والذب عن الحرم، وإقامة الحدود، وتحقيق الثغور والجهاد، وجباية الفيء والصدقات، وتقدير العطايا، واستكفاء الأمناء وتقليد النصحاء، ومباشرة الأمور بنفسه"^(٦٠).

وبهذا يكون الماوردي قد أناط بالخليفة حق الإشراف العام والمتابعة المستمرة لجميع فعاليات الدولة الدينية والإدارية والاقتصادية والمالية والقضائية والعسكرية، ويبدو أن الماوردي حرص على إثبات كل ما يراه حقاً من حقوق الخلافة لاستعادة ما فقدته من صلاحيات بعد تسلط القوى العسكرية عليها، ومن ثم للرد على كل من يعتقد أن الخلافة وظيفية دينية أو قضائية فقط^(٦١).

وبعد كل هذه الواجبات الكبرى التي يؤديها الحاكم تجاه الأمة يجب عليها أن تقابله بالطاعة التامة والنصرة الأكيدة^(٦٢) ولعل الماوردي يشير هنا إلى أهل العقد والحل ودورهم الإيجابي في تأييد الخليفة الذين كان لهم الدور الأساسي في اختياره، وهذا بحد ذاته توجيه لقادة الأمة ومتففيها للدفاع عن الخلافة ونصرتها في مواجهة خصومها.

٥- موجبات عزل الخليفة:

إن عزل الحاكم بما يعنيه من سقوط للسلطة السياسية يرتبط بشكل أساسي بمفهوم شرعيتها، ويتصل بعوارض استمرارها وعدم التزامها بشروط البيعة والعقد^(٦٣) والماوردي في معالجته لعزل الخليفة يؤكد أن سلطته ليست مطلقة، وأن واجب طاعته ونصرته ليست أبدية، بل هي مرهونة بمدى قيامه بواجباته بإخلاص واقتدار، أما إذا ثبت عجزه أو نقصيره فالواجب يقتضي عزله^(٦٤).

ويرى الماوردي أن العلماء المسلمين اختلفوا في الموجبات والأسباب المؤدية إلى عزل الخليفة والخروج على سلطته وهذه الموجبات يمكن إجمالها بثلاثة أمور:
الأول: الجرح في عدالته ويعني به الفسق المتعلق بالشهوة أو شبهة ارتكاب المحظورات والإقدام على المنكرات. وكلا الشبهتين توجبان عزله حتى لو تراجع عن تصرفه أو هذب سلوكه، فلا يمكن إعادته للحكم إلا بعقد جديد^(٦٥).

وأما شبهة الاعتقاد أو الانحراف الديني والفكري وتأويله للقضايا المطروحة على خلاف الحق، فإن الماوردي شبهها بحالة الفسق، لكنه اكتفى بعرض الآراء القائلة بمنع انعقاد إمامته والآراء القائلة بعكس ذلك بلا إعطاء حكم نهائي^(٦٦) إلا أن ما يفهم من سياق عرضه للقضية يشعر برفض سلطة الحاكم المشبوه، وعلى الأمة أن تتولى ردعه بما تراه مناسباً.

الثاني: النقص في البدن (الحواس والأعضاء) كزوال العقل وذهاب البصر والصمم والخرس، وفقد الأعضاء كاليدين والرجلين بما يؤثر في مقدرة الحاكم على العمل والقيام بواجباته، وكل ذلك يوجب عزله^(٦٧).

الثالث: النقص في التصرف ويقسم إلى قسمين:

أ- الحجر: ويعني سيطرة أعوانه وحاشيته عليه ومنعه من العمل وأداء واجباته بالقوة. والأمر هنا له وجهان إذا كان الحاجرون عليه ملتزمين بالشرع فلا يعزل الإمام وأما إذا كانوا لا يفعلون فإنه يعزل^(٦٨).

ب- **القهر:** وهو مشابه للحجر فإذا كان القاهرون له مشركين عزل، وإذا كانوا من بغاة المسلمين (الخارجين على حق الخلافة)، فالأمر فيه احتمالان: إذا فقد الأمل بخلاصه منهم فإنه يعزل، وأما إذا كان للبغاة إمام فيعتبر الحاكم معزولاً وتعتبر بلاد البغاة أرض جور وظلم، وإن لم يكن لهم إمام فلا يعزل الخليفة^(٦٩).

ويلاحظ هنا أن معالجة الماوردي لهذه الحالة يشوبها التشوش والغموض. ولعل السبب في ذلك أن الماوردي كان يصف حال الخلفاء العباسيين وما تعرضوا له من تسلط في عهود سيطرة الجند الأتراك وبعدهم الأمراء البويهيين، ورصده لتحفز الفاطميين للانقضاض على الخلافة وإلغائها^(٧٠).

وفي هذه المسألة يشير الماوردي إلى أشكال الخروج (الثورة) على الإمام الجائر ولكن بجانبها النظري دون الإشارة إلى المجال العملي المرتبط بتنفيذ العزل والمقاومة للحاكم الظالم بالقوة المسلحة^(٧١).

وأما الجهة التي تملك صلاحية العزل برأي الماوردي فهم أهل العقد والحل، وما على الحاكم إلا الاستجابة لدعوتهم والانصياع لمطلبهم، أما إذا رفض، فعلى الأمة أن تتحمل مسؤولياتها، فتقدر حجم الضرر من الثورة ومدى قدرتها على تحقيق هدف الإطاحة بالحاكم بأقل الخسائر الممكنة^(٧٢).

وهكذا يلقي الماوردي بالمسؤولية على الأمة كلها لتجد الوسائل الكفيلة لتصحيح مسيرتها السياسية، وتحقيق مصالحها العليا.

الوزارة (أنواعها وشروط كل منها):

تعتبر إدارة الدولة الإسلامية من الواجبات اليومية للخليفة، ومن حقه الإشراف المباشر وغير المباشر على إدارات الدولة المختلفة، وفي مقدمتها الوزارة التي تأتي بالمرتبة الثانية بعد منصب الخلافة^(٧٣).

يؤكد الماوردي - بعد بيان معنى الوزارة واشتقاقها اللغوي - ضرورة أن ينبغي الخليفة عنه أعواناً وأعمالاً لتأدية الوظائف العديدة ، وأن يجتهد برأيه ويعمل فكره في اختيار من يفوض إليه أي عمل من أعمال الدولة ، مستنداً بذلك لمبدأ الصالح العام الذي يتطلب وجود الأفراد المشاركين في تحمل مسؤولية الحكم ؛ لأن الحاكم لا يستطيع القيام بكل أعمال الدولة بغير انتداب الجميع ومشاركتهم^(٧٤).

ثم يصنف الماوردي الوزارة صنفين : وزارة تفويض و وزارة تنفيذ ، فالأولى تعني أن يستوزر الخليفة من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه وإمضاءها على اجتهاده وتمنح بعقد من الخليفة ، أما وزارة التنفيذ ، فهي انتداب ولا تحتاج لعقد في التقليد ، بل يكفي الإذن فيها ، وهي بالتالي وسيط بين الحاكم والرعية والولاية^(٧٥) .

وللتفريق بين شروط وصلاحيات كل وزارة لابد من بحث كل واحدة على حدة:

أ - وزارة التفويض:

وتشمل كل أمور الدولة والتصرف في أعمالها بما يقتضيه نظر الوزير واجتهاده من توليه وعزل وإطلاق وبذل واستخدام وقطع عطاء^(٧٦) وعلى الوزير أن يباشر كل هذه الأعمال بنفسه أو بكلها لغيره ، كما يتصرف الخليفة باستثناء تعيين ولي العهد وعزل من ولاه الخليفة^(٧٧) . لكن هذا التفويض لا يعني انه مطلق التصرف ، بل واجبه إطلاع الخليفة على كل عمل يقوم به ، فإن وجد صواباً أمضاه ، وما رآه خاطئاً رده واستركه^(٧٨) .

وأما الشروط الواجب توفرها في وزير التفويض ، فهي : العدالة والعلم وسلامه الأعضاء والحواس . وهي الشروط الواجبة ذاتها في الخليفة باستثناء النسب ، بل إن الوزير محتاج لشروط زائدة على الخلافة مثل الكفاية في الاختصاص فيما يعهد إليه من أمور الحرب والخراج^(٧٩) .

ونظراً لأهمية هذا المنصب ودقة شروطه فإن ولايتها لا تصح إلا بعقد وصيغة محددة، فلا يكفي الإذن، لأن عقدها يعقده الخليفة بالنيابة عن نفسه والأمة^(٨١). ولا يجوز عزل الوزير من غير سبب مؤكد وكاف، ويعتبر خارجاً عن السياسة السليمة، والأسباب التي تقتضي العزل هي العجز عن العمل أو الخيانة^(٨٢).

وفي وزاره التفويض لا يجوز التعدد في الصلاحيات تماماً مثل الخلافة حتى لا تتعارض في الأعمال، لأنه يخرج الوزارة من اختصاصها ويدخله في نطاق وزارة التنفيذ^(٨٣). مما سبق يمكن القول أن مفهوم التفويض الذي يتم عن اختيار كما عبر عنه الماوردي جاء بهدف مراعاة الأساس الشرعي والخلفي للحكم.

ب_ وزارة التنفيذ:

وهي تالية في المرتبة بعد وزارة التفويض، وتقتصر مهمة الوزير المكلف بها على تنفيذ أوامر الخليفة وما يصدر من أحكام، فهو ليس والياً عليها ولا متقلداً، وإنما يراعى فيها مجرد الإذن، فلا ينبغي لوزير التنفيذ التغيب عن نظر الخليفة؛ لأنه يحتاج لمشورته ومراجعته في أكثر الأمور والحوادث، فالرأي والاجتهاد يبقى للخليفة^(٨٤) لذلك لا يشترط في هذه الوزارة العلم بالأحكام الشرعية، أو القدرة على الاجتهاد، ويجوز فيها التقليد لأفراد من العبيد أو أهل الذمة^(٨٥).

الإمارة (أقسامها وأنواعها):

الإمارة على البلدان إحدى الوظائف الهامة في النظام السياسي الإسلامي، وهي لا تقل شأنًا عن الوزارة، فهي من الولايات العامة وتتفق مع الوزارة في كون الأمير يعد نائباً عن الخليفة، لكنها تختلف في مدى الصلاحيات، فهي محصورة في نطاق الإقليم أو الإمارة^(٨٦).

وهي عند الماوردي قسمان: إمارة عامة وإمارة خاصة. فالولاية العامة تخص الأعمال العامة مثل تعيين قاضي القضاة، وقيادة الجيوش، وجباية الصدقات، وكلها وظائف

تتبع من المسؤولية العامة للخليفة^(٨٦). وفي هذا النوع يكون الأمير مفوضاً في حكم بلد أو إقليم، وله صلاحية النظر في جميع شؤونه، وسلطته نافذة؛ لأن شروطها تماثل شروط وزارة التفويض، لذلك قسمها الماوردي قسمين :

أ- إمارة الاستكفاء: وتكون بعقد واختيار من قبل الخليفة ، ويفوضها لمن تتوفر فيه الشروط اللازمة ، وهي الشروط اللازمة في وزارة التفويض ذاتها (الإسلام، الحرية، العلم، والمعرفة بالحرب، والخراج)^(٨٧).

ومن واجبات الأمير النظر في تدبير الجيوش، وإقامة الحدود، وإقامة الصلاة والإشراف على الحجيج، وجهاد من يليه من الأعداء، وقسمه الغنائم إذا كانت ولايته ثغراً متاخماً لأراضي العدو^(٨٨).

ب- إمارة الاستيلاء: وتعني قيام أمير بالسيطرة بواسطة القوة على أحد أقاليم الدولة الإسلامية، فيضطر الخليفة للاعتراف بحكمه لها ويفوض إدارتها^(٨٩).

وقد اعتبر الماوردي هذا النوع من الإمارة حالة شاذة وخارجة عن القاعدة العامة في التولية ، لأنها تفقر للبيعة الطوعية، وهي بالتالي تعتبر خروجاً على شرعية السلطة في الإسلام^(٩٠)، ولهذا السبب حاول الماوردي وضع أسس وضوابط فقهيّة لاحتواء ظاهرة استقلال ولاة الأطراف عن السلطة المركزية، وعداء البعض الآخر لها مثل (الزيدية في اليمن والفاطميّين في مصر)^(٩١).

وتظهر الأسس التي قدمها الماوردي من خلال الشروط الواجب توفرها في أمير الاستيلاء وهي: الحرص على الالتزام بشرعية الخلافة وتطبيق الشريعة ووحدة الأمة^(٩٢).

وبهذا يكون الماوردي قد بلور اتفاق تسوية يرضي الطرفين وتحقق به المصلحة. فالخليفة يقر الأمير على سلطته، والأمير يعترف بالخليفة^(٩٣).

١- إن شخصية الماوردي ونظريته في الخلافة كانتا نتاج حياة علمية وعملية ومنسجمة مع الأنماط الفكرية السائدة في الثقافة العربية الإسلامية ، فمعرفته الموسوعية وممارسته للقضاء وبعض المهام السياسية كونت لديه معرفة متكاملة جعلته يتفاعل بنشاط وحيوية مع الحياة السياسية والاجتماعية القائمة .

٢- إن نظريته السياسية ارتكزت على ثلاثة أطراف هي: الخليفة وأهل العقد والحل والأمة، وتجلى الاجتهاد عنده برؤية النقاط التي تتقاطع عندها هذه الأطراف. فالأمة مصدر أساسي لشرعية السلطة، والخليفة مؤتمن على توجيهها، وأهل العقد والحل هم الضامنون لاستمرار السلطة وعدم انحرافها .

٣- إن رؤية الماوردي لأطراف السلطة والعلاقة فيما بينها تفرض مسؤوليات متبادلة بين الحاكم والمحكوم (الإمام والرعية)، والإمامة هي عقد مبايعة بين الطرفين وإلتزامها وصحتها لا بد من واجبات وحقوق لكل أطرافها.

٤- إن حرص الماوردي على استرجاع مكانة الخلافة في المنظومة الفكرية والواقع السياسي جعلته يفرط في التمسك بصلاحيات الخليفة على حساب دور أهل العقد والحل وبالتالي التجاوز على حق الأمة بالرقابة والمحاسبة لمن يتولى مسؤوليتها ومصيرها.

٥- إن تقييم نموذج الماوردي كفقيه سياسي محكوم بمحددات تاريخية وثقافية قائمة في عصره، وهي تؤكد نجاحه في التوفيق النسبي بين المثال الكامن في وعيه كمتقف إسلامي، وبين الواقع السياسي المتغير، وآفاق المستقبل المجهول الذي يخشاه ويحاذره.

٦- إن هدف الماوردي الذي سخر له جهده الفكري انصب على إعادة تشكيل الوعي العربي الإسلامي بأهمية تطبيق الشرع واستمرار وحدة الأمة كحلول ضرورية في مواجهة الانقسام السياسي والاجتماعي والفكري الخطير الذي عايشه بكل تفاصيله وآلامه ومراراته.

٧- إن نظرة الماوردي المعرفية الواسعة وخبرته منحتاه إمكانية رؤية مؤسسات الدولة ووظائفها الدينية والدينية على قاعدة التكامل في عمل أجهزتها بانسجام وتوافق، وإن لم تتطابق دائماً مع الواقع القائم مثل سير عمل الوزارة بنوعيهما التفويض والتنفيذ. وفي هذه الأخيرة برز اجتهاده حينما قبل توليتها لغير المسلم دون دليل أو سابقة .

٨- إن الماوردي وضع لكل وظيفة في الدولة شروط ومعايير، وحقوق وواجبات وبين فيها أوجه الاختلاف والاتفاق عند غيره من العلماء، وبين مشروعية ما ذهب إليه بالإشارة للآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، والسوابق التاريخية في صدر الإسلام خاصة، باستثناء إمارة الاستيلاء باعتبارها قضية جديدة فرضها الواقع العملي في عصره. ولعل هذا دليل على اجتهاده ونضج تفكيره السياسي.

وبعد فهذا جهد قدمت فيه ما استطعت وحاولت فيه الكشف عن أهم مكونات الفكر السياسي للإمام الماوردي كواحد من أبرز الشخصيات العلمية الفذة في تاريخ أمّتنا العربية والإسلامية.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل

الحواشي

- (١) السنهوري، عبدالرزاق، **فقه الخلافة وتطورها**، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣٨-٤٠، وسيذكر: السنهوري، فقه. جب، هاملتون، دراسات في حضارة الإسلام، ترجمة إحسان عباس وآخرين، دار العلم للملايين- بيروت، ١٩٧٩، ص ١٩٤، وسيذكر: جب، دراسات، كوثراني، وجيه، **الفقيه والسلطان**، دار الرشد، ط١، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٧٣، وسيذكر كوثراني: **الفقيه. السيد**، رضوان: **مقدمة قوانين الوزارة وسياسة الملك للماوردي**، دار الطليعة- ط١، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٠٩، سيذكر السيد: **مقدمة قوانين**.
- (٢) ابن الأثير: **الكامل ابو الحسن علي بن محمد (ت ٦٣٠هـ) الكامل في التاريخ** (ج٩) دار الكتاب العربي، ط٢، بيروت، ١٩٦٧، ج٨، ص ٩٥، ابن الجوزي، ابو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ) **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، (ج١٥) تحقيق عبدالقادر عطا وزميله، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٥، ج١٦، ص ٤١، ابن خلكان: **أبو العباس شمس الدين أحمد (ت ٦٨١هـ) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** (ج٨)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧، ج٨، ص ٢٨٢-٢٨٤، ابن العماد الحنبلي: **أبو الفلاح عبد الحي (ت ١٠٨٩هـ) شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، (ج٨) دار الآفاق الجديدة، بيروت بدون تاريخ، ج٣، ص ٨٥-٨٦، ابن كثير: **أبو الفداء، إسماعيل (ت ٧٧٤هـ) البداية والنهاية** (ج١٤) مكتبة المعارف، ط٢، بيروت، بدون تاريخ، ج١١، ص ٨٠. الخطيب البغدادي: **أبو بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد الكبير**، (ج١٤) المكتبة السلفية، المدينة المنورة، بدون تاريخ، ج١٢، ص ١٠٢-١٠٣. الذهبي: **شمس الدين بن محمد (ت ٧٤٨هـ) سير أعلام النبلاء**، (ج٢٤)، مؤسسة الرسالة، ط٤، بيروت ١٩٨٦، ج١٨، ص ٦٤. السبكي تاج الدين أبو نصر (ت ٧٥٦هـ) **طبقات الشافعية الكبرى** (ج٦) دار المعرفة، ط٢،

بدون تاريخ ج٣، ص ٣٠٣-٣١٤، الزركلي: خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤، ج٤/ ص ٣٢٧، كحالة : عمر: معجم المؤلفين دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٩٥٧م)، ج٧، ص ١٨٩.

(٣) ابن خلكان، وفيات، ج٨/ ٢٨٢.

(٤) ابن كثير، البداية، ج١٢، ص ٣٠٢.

(٥) ابن خلكان، وفيات، ج٨، ص ٢٨٣.

(٦) السيد، مقدمة قوائين، ص ٩٠.

(٧) أبن الجوزي: المنتظم، ج٨، ص ١١٦.

(٨) ابن الجوزي، المنتظم، ج٨، ص ١١٦.

(٩) السيد: مقدمة قوائين، ص ١١٦، سرحان، هلال، وزميله: تسهيل النظر وتعجيل

الظفر للماوردي، دار النهضة، ط١، بيروت، ١٩٨١، ص ١٤. سيذكر سرحان،

تسهيل .

(١٠) السيد: مقدمة قوائين، ص ٨٢-٨٣، جب: دراسات، ص ١٩٩.

(١١) سرحان: تسهيل، ص ٢١.

(١٢) السيد: مقدمة قوائين، ص ٩٠.

(١٣) السيد، مقدمة قوائين، ص ١١١، الناهي: صلاح الدين، الخوالد من آراء

أبي الحسن البصري المعروف بالماوردي، دار الجيل، ط١، بيروت، ١٩٩٤، ص

٥٩، سيذكر: الناهي، الخوالد.

(١٤) ابن خلكان: وفيات، ج٨، ص ٢٨٤.

(١٥) الدوري، عبد العزيز: التكوين التاريخي للأمة العربية، مركز دراسات

الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٩، سيذكر الدوري، التكوين.

(١٦) الدوري: التكوين، ص ٣٩-٤٠.

- (١٧) الدوري، التكوين، ص ٢٥-٢٦، "الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي"، المستقبل العربي، ١٩٧٩، العدد ٩، ص ٧٢، سيذكر: الدوري، الديمقراطية.
- (١٨) الدوري: التكوين، ص ٤٥، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، شركة الرابطة للطباعة والنشر، بغداد ١٩٤٥، ص ٢٥٧، سيذكر الدوري، دراسات
- (١٩) السيد، رضوان: الأمة والجماعة والسلطة، دار إقرأ، ط١، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٣٦-١٣٧، سيذكر السيد، الأمة والجماعة، فروخ، عمر: تساريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٣، ص ٤٦٤. سيذكر: فروخ، تاريخ.
- (٢٠) شلق، الفضل: الأمة والدولة، دار المنتخب، د١، بيروت ١٩٩٣، ص ١٤٨، سيذكر شلق، الأمة والدولة.
- (٢١) شلق، الأمة والدولة، ص ٨١، السيد: مقدمة قوانين، ص ١٠٩، ظاهر، أحمد جمال: دراسات في الفلسفة السياسية، مكتبة الكندي، عمان، ١٩٨٧، ص ٢٤٠، سيذكر ظاهر: دراسات.
- (٢٢) الدوري: الديمقراطية، ص ٦٥-٦٩.
- (٢٣) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٨٥، ص ٤، سيذكر: النص.
- (٢٤) بسيوني، صلاح الدين، الفكر السياسي عن الماوردي، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٤٧، سيذكر: بسيوني: الفكر.
- (٢٥) بسيوني: الفكر، ص ١٩.
- (٢٦) النص، ص ٥.
- (٢٧) بسيوني: الفكر، ص ٨٦.
- (٢٨) النص، ص ٥.
- (٢٩) بسيوني: الفكر، ص ٦١، السنهوري، فقه، ص ٨٤.

- (٣٠) النص، ص ٦.
- (٣١) الدوري، الديمقراطية، ص ٦٧.
- (٣٢) النص، ص ٦.
- (٣٣) النص، ص ٦.
- (٣٤) السنهوري: فقه، ص ١٠٧.
- (٣٥) النص، ص ٦.
- (٣٦) السنهوري: فقه، ص ١٠٧.
- (٣٧) السنهوري: فقه، ص ١٢٢.
- (٣٨) السنهوري: فقه، ص ١٢٢.
- (٣٩) النص، ص ٨.
- (٤٠) النص، ص ٨.
- (٤١) النص، ص ٩.
- (٤٢) النص، ص ٩.
- (٤٣) النص، ص ١١.
- (٤٤) النص، ص ١١.
- (٤٥) انظر: جب، دراسات، ص ٢٠٦.
- (٤٦) النص، ص ١٢.
- (٤٧) النص، ص ١٢.
- (٤٨) النص ص ١٧.
- (٤٩) النص، ص ١٤-١٥.
- (٥٠) السنهوري، فقه، ص ١٣٠-١٣١، أبو رمان: السلطة السياسية في الفكر الإسلامي، دار البيارق، ط١، عمان، ٢٠٠٢، ص ١٠٤-١٠٥، سيذكر: أبو رمان، السلطة.

- (٥١) النص، ص ٦.
- (٥٢) السيد، مقدمة قوانين، ص ١٠٣.
- (٥٣) النص، ص ٦.
- (٥٤) السنهوري: فقه، ص ١٠٧.
- (٥٥) النص، ص ١٠٦.
- (٥٦) بسيوني، الفكر، ص ١٤٤.
- (٥٧) النص، ص ٦-٧.
- (٥٨) الدوري: التكوين، ص ١٦٥، شلق: الأمة والدولة، ص ٣٤.
- (٥٩) جب: دراسات، ص ١٩٤، السيد: الأمة والجماعة، ص ١٤، أبو رمان: السلطة، ص ١٦-١٧، ظاهر: دراسات، ص ٢٤٠.
- (٦٠) النص، ص ١٨.
- (٦١) السنهوري، فقه، ص ١٤٩، جب: دراسات، ص ٢٠٨.
- (٦٢) النص، ص ١٩.
- (٦٣) السنهوري: فقه، ص ٢٠٨.
- (٦٤) السنهوري، فقه، ص ٢٠٨.
- (٦٥) النص، ص ١٩.
- (٦٦) النص، ص ١٩.
- (٦٧) النص، ص ٢٠.
- (٦٨) النص، ص ٢٣.
- (٦٩) النص، ص ٢٣.
- (٧٠) جب: دراسات، ص ٢٠٩.
- (٧١) الدوري: الديمقراطية، ص ٦٩.
- (٧٢) النص، ص ٢٣-٢٤.

- (٧٣) جب: دراسات، ص ٢٠٣، الدوري: النظم الإسلامية، بيت الحكمة، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ١٥٩، سينكر: الدوري: النظم.
- (٧٤) الدوري: النظم، ص ١٥٩.
- (٧٥) النص، ص ٣٠.
- (٧٦) الدوري: النظم، ص ١٧١.
- (٧٧) النص، ص ٢٨.
- (٧٨) النص، ص ٢٨.
- (٧٩) النص، ص ٢٥.
- (٨٠) النص، ص ٢٥-٢٦.
- (٨١) السيد: مقدمة قوانين، ص ١٩٥.
- (٨٢) النص، ص ٣١.
- (٨٣) النص، ص ٢٩-٣٠. أنظر الدوري: النظم، ص ١٧٢.
- (٨٤) النص، ص ٣٠-٢٣. أنظر السيد: مقدمة قوانين، ص ٢٠٥.
- (٨٥) السنهوري، فقه، ص ١٧٦.
- (٨٦) النص، ص ٣٥.
- (٨٧) النص، ص ٣٥-٣٦.
- (٨٨) النص، ص ٣٦-٣٧.
- (٨٩) النص، ص ٣٩.
- (٩٠) الجالودي، عبد الفتاح: تطور السلطنة وعلاقته بالخلافة خلال العصر السلجوقي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦، ص ١٧٢، سينكر: الجالودي: تطور.
- (٩١) السيد: مقدمة قوانين، ص ٥٣.
- (٩٢) النص، ص ٣٩-٤٠.

- (٩٣) الدوري، الديمقراطية، ص ٦٨.
- (٩٤) جب: دراسات، ص ١٩٠.
- (٩٥) النص، ص ٣٧.
- (٩٦) النص، ص ٣٧.
- (٩٧) النص، ص ٤٣ وما بعدها.